

(ماجستير القانون الرقمي)
مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية
Financial technology regulation law

LAW631

Lecture 7

Prepared by
Dr. Alaeldin Elgizuli

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية

أهداف المحاضرة :

بنهاية هذه المحاضرة، سيكون الطالب قادراً على:

- شرح المفاهيم القانونية الأساسية المتعلقة بتنظيم التكنولوجيا المالية في القطاعات غير المصرفية.
- تمييز الفروق القانونية والتنظيمية بين الدول العربية في مجال FinTech.
- تحليل التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.
- تقييم الجاهزية القانونية والتشريعية لتبني وتطوير الحلول التكنولوجية المالية في العالم العربي.
- اقتراح توصيات قانونية لتحسين البيئة التنظيمية في الدول التي لا تزال في المراحل الأولى لتنظيم التكنولوجيا المالية.

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

في المحاضرة السابقة تم مناقشة عدد من الموضوعات منها ، الرقابة على التكنولوجيا المالية ، وجهات نظر حول وجود نظم رقابية للتكنولوجيا المالية ، النظم الرقابية والابتكار ، اعتبارات رقابية ، قضايا التنظيم الرقابي ، أمثلة من النظم الرقابية ، النظم الرقابية العالية ، مستقبل رقابة التكنولوجيا المالية ، وتم توضيح أن الابتكار في التكنولوجيا المالية يقصد به استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مالية مبتكرة تشمل المدفوعات، التمويل، التأمين، وإدارة الثروات بطرق أسرع، أرخص، وأكثر كفاءة.

كما أن النظم الرقابية في التكنولوجيا المالية هي القواعد والتشريعات التي تضعها الجهات التنظيمية (مثل البنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية) لضمان أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعمل ضمن بيئة آمنة ومتوافقة مع القوانين.

الموضوعات

- قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية
- دراسة حالة لبعض الدول العربية:
 - المملكة العربية السعودية
 - جمهورية مصر العربية
 - المملكة الاردنية الهاشمية
 - دولة الامارات العربية المتحدة
 - دولة قطر

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية

مفهوم الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية (FinTech Non-Banking Activities) يشير إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تُقدّم من خلال التكنولوجيا خارج نطاق البنوك التقليدية، أي دون الحاجة إلى ترخيص مصرفي شامل. هذه الأنشطة تعتمد على حلول تقنية مبتكرة لتوفير خدمات مالية مرنة وسريعة وتستهدف فئات متعددة، منها الأفراد والشركات الناشئة.

بمعنى آخر الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية هي: "تقديم خدمات مالية من خلال حلول رقمية وتكنولوجية دون أن تكون الجهة المقدمة بنكاً مرخصاً، وإنما شركة تقنية مالية مرخصة أو مسجلة لتقديم خدمات محددة وفقاً للأنظمة".

أبرز مجالات الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية:

- شركات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية
- منصات التمويل الجماعي
- التأمين الرقمي (InsurTech)
- منصات الإقراض من الند للند (P2P Lending)
- منصات إدارة الثروات والاستشارات الآلية (Robo-Advisors)
- العملات والأصول الرقمية

أهمية الأنشطة غير المصرفية في الاقتصاد

أولاً: توسيع الشمول المالي

- تمكن الأفراد غير القادرين على الوصول إلى البنوك التقليدية من استخدام خدمات مالية مبتكرة.
- تشمل الفئات ذات الدخل المحدود، والمناطق النائية، ورواد الأعمال الناشئين.

ثانياً: تعزيز الابتكار في القطاع المالي

- توفر حلولاً ذكية مثل الدفع الرقمي، التمويل الجماعي، والذكاء الاصطناعي في التحليل المالي.
- تشجع على تطوير خدمات مخصصة تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة.

ثالثاً: تحفيز ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

- تقدم بدائل تمويلية مثل التمويل الجماعي والإقراض المباشر بين الأفراد.
- تسهم في دعم المشاريع الناشئة التي غالباً ما تُستبعد من التمويل البنكي التقليدي.

رابعاً: زيادة التنافسية في الأسواق المالية

- تدخل شركات التكنولوجيا المالية كمنافس قوي للبنوك التقليدية.
- تحفز البنوك على تحسين خدماتها وخفض التكاليف.

خامساً: خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة

- تعتمد هذه الأنشطة على حلول رقمية تقلل الحاجة للبنية التحتية المكلفة.
- تُسرّع العمليات وتقلل التكاليف التشغيلية، ما ينعكس إيجابياً على المستهلكين.

أهمية التنظيم القانوني للأنشطة غير المصرفية

- **لضمان حماية المستهلكين :** يُعد التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية (FinTech) امرًا ضروريًا لحماية المستهلكين في بيئة سريعة التطور تتميز بظهور نماذج أعمال جديدة تعتمد على التكنولوجيا ، لان غياب التنظيم قد يؤدي إلى انتشار الاحتيال أو الخدمات الوهمية ، وبالتالي يضمن التنظيم القانوني التزام مقدمي الخدمات بحماية البيانات، من خلال قوانين مثل حماية البيانات الشخصية و الخصوصية.
- **لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :** رغم ما توفره التكنولوجيا المالية من مزايا مثل السرعة والسهولة، إلا أنها قد تُستغل في تمرير عمليات مالية مشبوهة بسبب سهولة فتح حسابات إلكترونية دون تحقق كافٍ من الهوية ، او استخدام العملات المشفرة ، وصعوبة تتبع العمليات عبر المنصات اللامركزية.
- **لتوفير بيئة تنافسية عادلة :** يُعد التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية (FinTech) من الركائز الأساسية لضمان بيئة تنافسية شفافة وعادلة بين جميع الأطراف الفاعلة في السوق، سواء كانت شركات ناشئة أو مؤسسات مالية تقليدية.
- **لضمان استقرار النظام المالي و تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية والابتكار.**

العناصر الأساسية لقانون تنظيم الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية

. التعريفات والمجالات المشمولة: تحديد ما هي الأنشطة غير المصرفية التي يشملها القانون.

. شروط الترخيص: متطلبات الحصول على تصريح لمزاولة النشاط، مثل رأس المال، الكفاءة الفنية، والحماية القانونية.

. متطلبات الامتثال: قواعد مكافحة غسل الأموال، حماية البيانات، الشفافية.

. إجراءات الرقابة: آليات التفتيش، التقارير الدورية، العقوبات في حالة المخالفة.

. آليات تسوية النزاعات: توفير طرق فعالة لمعالجة شكاوى العملاء ، يوفّر الإطار القانوني آليات رسمية لحل النزاعات،

سواء عبر القضاء أو هيئات تسوية المنازعات أو أنظمة التحكيم الخاصة ، كما يُلزم الشركات بالشفافية في التعامل مع

شكاوى العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

- الأنشطة غير المصرفية في FinTech تحتاج إلى تنظيم دقيق لحماية النظام المالي والمستهلكين مع تعزيز الابتكار.
- معظم الدول العربية بدأت بوضع أطر قانونية وتنظيمية تشمل الترخيص، الامتثال، الرقابة، وحماية العملاء.
- المختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes) أصبحت أداة رئيسية لتجريب الابتكارات بدون تعريض السوق لمخاطر.
- التنظيم الفعال يوازن بين تحفيز الابتكار وضمان الأمان المالي والشفافية:
- تسهيل دخول الشركات الناشئة ، دعم حلول جديدة في الدفع الإلكتروني، الإقراض الرقمي، التمويل الجماعي، والعملات المشفرة ، بالإضافة الى تحقيق الشفافية بإلزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية والتقنية ومراقبة الامتثال للمعايير المالية مما يساعد المستهلك في اتخاذ قرارات واعية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية تعد من الدول الرائدة إقليميًا في تطوير بيئة تنظيمية محفزة للتكنولوجيا المالية.

الجهات المنظمة:

• البنك المركزي السعودي (SAMA) : منظم رئيسي لشركات التمويل والتأمين.

• هيئة السوق المالية (CMA) : تنظم التمويل الجماعي الاستثماري كجزء من دورها في تطوير السوق المالية وتعزيز الابتكار، مع حماية المستثمرين وضمان الشفافية ، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قواعد تنظيمية ضمن ما يعرف بـ:"قواعد طرح الأوراق المالية عبر منصات التمويل الجماعي"

• وزارة التجارة: تُشرف على شركات الوساطة التجارية وشركات التأجير التشغيلي باعتبارها جهات تمارس أنشطة تجارية منظمة، وذلك ضمن اختصاصها في تنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية وفقًا لنظام الشركات السعودي ونظام السجل التجاري.

• هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (CITC) : المعروفة اليوم باسم هيئة الحكومة الرقمية وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية — تلعب دورًا تنظيميًا مهمًا في ترخيص بعض أنشطة الدفع الإلكتروني داخل المملكة، بالتنسيق مع البنك المركزي السعودي (ساما).

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

- أصدر البنك المركزي السعودي إطارًا تنظيميًا دقيقًا ومتطورًا يُنظم عمل الشركات غير المصرفية في قطاع التقنية المالية، وخصوصًا خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك لضمان أمن واستقرار القطاع، مع تحفيز الابتكار وتحقيق الشمول المالي.
- تتطلب ترخيصًا خاصًا لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي.
 - يفرض متطلبات صارمة للائتمان، لمكافحة غسل الأموال، والأمن السيبراني.
 - وجود بيئة اختبار تنظيمي لاحتضان الابتكار.
- أهداف التنظيمات الصادرة من البنك المركزي :**
- ضمان سلامة النظام المالي الرقمي.
 - حماية المستهلكين من المخاطر والاحتيال.
 - رفع ثقة المستثمرين في قطاع التقنية المالية.
 - تسهيل دخول شركات جديدة بشكل منظم وعادل.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

الأنظمة واللوائح الرئيسية:

أ. نظام مراقبة شركات التمويل (الصادر بالمرسوم الملكي م/٥١ لعام ١٤٣٣ هـ)

• ينظم الشركات العاملة في التمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري.

• سمح بدخول شركات FinTech عبر "رخص التمويل المصغر".

ب. لائحة تنظيم التمويل الجماعي بالدين (٢٠٢١)

• صدرت عن البنك المركزي السعودي.

• تنظم منصات الإقراض الجماعي (P2P lending)

• تتطلب حد أدنى من رأس المال وتطبيق معايير حماية العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

الأنظمة واللوائح الرئيسية:

ج. لائحة صناديق الاستثمار والتمويل الجماعي الاستثماري (٢٠٢٠)

• صادرة عن هيئة السوق المالية.

• تنظم منصات التمويل الجماعي الاستثماري. Equity Crowdfunding.

• تفرض متطلبات الإفصاح وحماية المستثمرين الصغار.

د. قواعد تنظيم شركات الدفع (٢٠٢٠)

• صادرة عن البنك المركزي.

• تشمل شركات المحافظ الإلكترونية، وحلول الدفع الرقمية.

• تشترط الإفصاح، الأمان السيبراني، وحماية بيانات العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

ثالثًا: أبرز مبادرات المملكة لدعم FinTech

١ - بيئة التجربة التنظيمية (Regulatory Sandbox)

- أطلقتها SAMA وهيئة السوق المالية.
- تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجاتها تحت إشراف منظم دون الخضوع الكامل للأنظمة.
- جذبت أكثر من ٣٠ شركة حتى ٢٠٢٣.

٢ - مركز فنتك السعودية (Fintech Saudi)

- أسس عام ٢٠١٨ ، يهدف لدعم الابتكار، التدريب، وتنمية المواهب الوطنية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

تحديات تنظيم FinTech في الأنشطة غير المصرفية

١ - حماية البيانات الشخصية:

• يتطلب توافق مع نظام حماية البيانات الشخصية (PDPL)

٢ - مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

• تفرض الأنظمة إلزامية تطبيق ضوابط "اعرف عميلك" (KYC) على شركات التمويل الرقمي.

٣ - الأمن السيبراني:

• لائحة SAMA للأمن السيبراني ملزمة لكافة شركات التقنية المالية.

٤ - حماية حقوق المستهلك المالي:

• تفعيل مراكز شكاوى متخصصة لشركات التمويل غير المصرفي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

أمثلة عملية من السوق السعودي

مثال ١ : شركة "تمارا" (Buy Now Pay Later) :

- مرخصة من البنك المركزي السعودي كشركة تمويل استهلاكي مصغر.
- تعمل في توفير حلول "اشتر الآن وادفع لاحقاً".

مثال ٢ : منصة "منصة ليندو" للتمويل الجماعي بالدين

- أول شركة مرخصة من البنك المركزي في مجال التمويل الجماعي.
- تتيح تمويل الفواتير والمشاريع الصغيرة عبر مساهمات الأفراد.

مثال ٣ : شركة "موبايلي باي" للدفع الرقمي

- مرخصة كمزود لخدمات الدفع من قبل SAMA
- تقدم حلول المحافظ الإلكترونية والدفع بواسطة الهواتف الذكية

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

أهم الجهات الرقابية والتنظيمية:

- **البنك المركزي المصري :** يُعد البنك المركزي المصري (CBE) الجهة التنظيمية الرئيسة في مصر للإشراف على الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية ضمن نطاق الخدمات المصرفية، وتشمل مسؤولياته:
 - ١- تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني (Electronic Payment Services) : إصدار التراخيص لمقدمي خدمات الدفع مثل شركات الدفع عبر الإنترنت.
 - وضع قواعد للأمان السيبراني، والحد من الاحتيال المالي.
 - إلزام مزودي الخدمة بإجراءات "اعرف عميلك" (KYC)
 - ٢- الإشراف على المحافظ الرقمية (E-Wallets) :
 - الترخيص للبنوك وشركات المحمول بتقديم محافظ إلكترونية.
 - مراقبة المعاملات وحماية بيانات العملاء.
 - تشجيع الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية بدون حساب بنكي تقليدي.
- **الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) :** من اختصاصاتها تنظيم ورقابة الأنشطة المالية غير المصرفية مثل التأجير التمويلي، التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التمويل متناهي الصغر، التمويل الجماعي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

القوانين واللوائح المنظمة الرئيسية:

أ. قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢
أبرز ملامحه:

١. تطبيق القانون:

• يطبق على كافة شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات مالية غير مصرفية، مثل التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التأجير التمويلي.

٢. التراخيص:

• لا يجوز لأي شركة مزاولة نشاط FinTech في هذه الأنشطة إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة

المالية FRA

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

ومن المتطلبات لتنظيم التكنولوجيا المالية في مصر وفقا للقانون ما يلي :

٣. إجراءات الحصول على الترخيص:

- تقديم طلب لهيئة الرقابة المالية.
- استيفاء متطلبات رأس المال.
- تقديم خطة عمل واضحة.
- إثبات كفاءة نظم الحوكمة وإدارة المخاطر.

٤. حماية المتعاملين:

- إلزام الشركات بحماية بيانات العملاء (تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠).
- الإفصاح الواضح عن شروط التمويل، الرسوم، والمخاطر.

٥. البيئة التجريبية (Regulatory Sandbox) :

- منح فرصة لتجربة نماذج أعمال FinTech المبتكرة تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية FRA قبل منح التراخيص الدائمة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

- ب. قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠: يُعد الإطار القانوني الشامل في مصر لحماية البيانات الشخصية، ويهدف إلى تنظيم كيفية جمع ومعالجة واستخدام البيانات الخاصة بالأفراد ومن أهم متطلباته:
- يلزم شركات التكنولوجيا المالية بحماية بيانات العملاء وتطبيق المعايير الدولية.
 - يتوجب على الجهات التي تحتفظ ببيانات شخصية اتخاذ التدابير الفنية والتنظيمية الكفيلة بتأمينها من الاختراق أو التسريب.
 - لا يجوز جمع أو معالجة البيانات الشخصية إلا بناءً على موافقة صريحة من صاحب البيانات أو وفقًا لما ينص عليه القانون.
 - يتضمن عقوبات مالية وجنائية في حال مخالفة أحكامه، خاصة في حالات تسريب أو استخدام البيانات دون إذن.
- ج. قانون تنظيم الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩: يُعد من أبرز القوانين التي تدعم التحول الرقمي والشمول المالي.
- يلزم الشركات والجهات الحكومية باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية.
 - وسائل الدفع غير النقدي المشمولة بالقانون: البطاقات البنكية (Debit, Credit, Prepaid)، المحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة - التحويلات البنكية. نقاط البيع (POS) - تطبيقات الدفع الإلكتروني - أي وسائل أخرى يقرها البنك المركزي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

مبادرات جمهورية مصر العربية في دعم FinTech.

١ - مبادرة "فنتك مصر" (FinTech Egypt) البنك المركزي المصري.

• إنشاء مختبر تنظيمي (Regulatory Sandbox) لتجربة الحلول الجديدة.

• إطلاق برامج دعم الشركات الناشئة.

• تنظيم مسابقات مثل FinTech Hackathons

٢ - الشمول المالي:

• خطة قومية لتحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية خاصة في المناطق الريفية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

أمثلة عملية من السوق المصري :

مثال ١ : شركة "فاليو" (ValU) للتمويل الاستهلاكي) :

- مرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية FRA.
- تقدم حلول "اشتر الآن وادفع لاحقاً" عبر تطبيق إلكتروني.
- أول شركة تستخدم الذكاء الاصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية للمستهلكين في مصر

مثال ٢ : شركة "فوري" (Fawry) لخدمات الدفع الإلكتروني :

- من أوائل شركات الدفع الإلكتروني في مصر.
- تقدم خدمات المحافظ الرقمية، شحن الرصيد، دفع الفواتير.
- مسجلة وخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

الجهات الرقابية والتنظيمية:

البنك المركزي الأردني : مسؤول رئيسي عن تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، البيئة الرقابية

التجريبية (Sandbox)

هيئة الأوراق المالية (JSC) : تنظم التمويل الجماعي الاستثماري.

وزارة الصناعة والتجارة : مسؤولة عن تسجيل وترخيص الشركات العاملة في الأنشطة غير المصرفية.

الشركة الأردنية لضمان القروض : تقدم تسهيلات وضمانات لتمويل الشركات الناشئة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

- أطلق البنك المركزي الأردني عدة مبادرات بارزة تهدف إلى تنظيم شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) غير المصرفية، في إطار تعزيز الابتكار وتحقيق الشمول المالي ضمن بيئة آمنة ومنضبطة. من تلك المبادرات:
١. **البيئة التنظيمية التجريبية 2018 - (Regulatory Sandbox)** : أطلقها البنك المركزي لتمكين شركات FinTech من اختبار حلولها الجديدة في بيئة آمنة وتحت إشراف مباشر. تتيح للشركات الناشئة تقديم خدمات مثل: الدفع الرقمي، الإقراض الرقمي، تقنية البلوك تشين، وتحليل البيانات. تستهدف الابتكارات التي لا تخضع بعد للتشريعات التقليدية.
 ٢. **نظام المدفوعات الوطنية والدفع الإلكتروني** : وضع البنك المركزي تعليمات واضحة لتنظيم شركات خدمات الدفع الإلكتروني مثل المحافظ الرقمية، وخدمات تحويل الأموال. تُمنح التراخيص وفقاً لمتطلبات تتعلق برأس المال، وحماية بيانات العملاء، والأمن السيبراني.
 ٣. **إصدار تعليمات ترخيص شركات التمويل الأصغر الرقمي** : سمح للبعض بتقديم التمويل الأصغر عبر الوسائل الرقمية (Mobile Lending) يعتمد على التكنولوجيا في التقييم الائتماني واتخاذ القرار.
 ٤. **إنشاء وحدة الابتكار المالي FinTech Office** : تم إنشاؤها داخل البنك المركزي لتكون نقطة الاتصال الرسمية بين شركات FinTech والجهات التنظيمية، تُعنى بمتابعة الابتكار، وتقديم التوجيه، ودراسة المخاطر.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

التشريعات واللوائح الرئيسية:

أ. التعليمات المنظمة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال (٢٠١٤)

• صادرة عن البنك المركزي الأردني.

• تحدد شروط عمل شركات المحافظ الإلكترونية.

• تتضمن ضوابط KYC، حماية المستهلك، وإجراءات مكافحة غسل الأموال.

ب. نظام شركات التمويل الأصغر رقم ٥ لسنة ٢٠١٥

• ينظم التمويل متناهي الصغر.

• يسمح باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم هذه الخدمات.

• يلزم الشركات بالإفصاح وحماية العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

التشريعات واللوائح الرئيسية:

ج. قانون الأوراق المالية وتعديلاته رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢

- استخدم كأساس لإصدار التعليمات المنظمة لمنصات التمويل الجماعي الاستثماري.
- يتطلب ترخيص منصات Crowdfunding من هيئة الأوراق المالية.

د. التعليمات التنظيمية للبيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox (2020)

- تتيح للشركات الناشئة اختبار الحلول التكنولوجية الجديدة بإشراف البنك المركزي قبل الإطلاق الكامل في السوق
- تطوير إطار الأمن السيبراني تم إصدار تعليمات للأمن السيبراني تلزم شركات التكنولوجيا المالية (الفينتك) باتخاذ إجراءات صارمة لحماية البيانات والمعاملات.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

المبادرات الوطنية لدعم FinTech في الأردن :

- ١- دعم الشمول المالي والابتكار:
 - ربطت المبادرات بالأهداف الوطنية للشمول المالي.
 - توفير أدوات مالية رقمية للفئات غير المشمولة مصرفياً مثل النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية.
 - ٢- برنامج FinTech Jordan (مبادرة غير حكومية) :
 - تدعم الشركات الناشئة في مجال FinTech من خلال التدريب، التمويل، الربط مع المستثمرين.
- أهمية هذه المبادرات:
- تشجع الابتكار مع ضمان الاستقرار المالي.
 - تقلل الاعتماد على النقد وتحسن كفاءة السوق المالي.
 - تخلق بيئة تنافسية صحية أمام البنوك وشركات الدفع والتقنية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

أمثلة عملية من السوق الأردني :

مثال ١ : شركة **MadfooatCom** للدفع الإلكتروني :

- منصة رقمية للدفع الإلكتروني المعتمدة من البنك المركزي.
- توفر خدمات دفع الفواتير عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف

مثال ٢ : محفظة **Dinarak** :

- محفظة إلكترونية مرخصة من البنك المركزي.
- تقدم خدمات الدفع والتحويلات المالية للأفراد غير المشمولين في النظام المصرفي التقليدي.

مثال ٣ : منصة التمويل الجماعي **Liwwa**

- تتيح الإقراض المباشر بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة.
- مرخصة وتعمل تحت إشراف البنك المركزي الأردني

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

الجهات التنظيمية في الإمارات :

المصرف المركزي الإماراتي (CBUAE) : من ضمن اختصاصاته تنظيم المدفوعات الرقمية، المحافظ الإلكترونية، العملات الرقمية.

هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) : الإشراف على الأنشطة المرتبطة بالأسواق المالية مثل التمويل الجماعي الاستثماري.

مركز دبي المالي العالمي (DIFC) : يشرف على تنظيم شركات FinTech داخل المركز، لديه نظام قانوني مستقل.

سوق أبوظبي العالمي (ADGM) : له إطار قانوني مستقل ومنصة تنظيمية للشركات الناشئة في FinTech.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

القوانين والتشريعات الرئيسية المنظمة:

- ١- قانون خدمات المدفوعات - صدر من المصرف المركزي ٢٠٢١:
 - ينظم كافة خدمات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية.
 - يلزم الشركات بالتسجيل والترخيص.
 - يفرض متطلبات أمنية صارمة Anti-Money Laundering & KYC
- ٢- دليل تنظيم أنشطة التمويل الجماعي - هيئة الأوراق المالية والسلع ٢٠٢٠:
 - ينظم منصات التمويل الجماعي.
 - يحدد نسب الاستثمار، حماية المستثمر الصغير، الإفصاح.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

القوانين والتشريعات الرئيسية المنظمة:

٣- البيئة الرقابية التجريبية Regulatory Sandbox (ADGM و DIFC Sandbox)

• تسمح للشركات باختبار حلول FinTech لمدة محددة.

• بدون الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية لحين التقييم.

٤- قوانين حماية البيانات:

• قانون حماية البيانات الشخصية الاتحادي ٢٠٢١.

• يطبق على كافة شركات FinTech لحماية معلومات العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

مبادرات دولة الإمارات في دعم التكنولوجيا المالية **FinTech** :

١- البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox)

ADGM RegLab و DIFC FinTech Hive

• تجريب حلول الدفع، الإقراض، Blockchain.

٢- استراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي ٢٠٣١:

• رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠%.

٣- مبادرة: **Central Bank Digital Currency (CBDC)**

• تطوير عملة رقمية وطنية لتسهيل التعاملات الإلكترونية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

أمثلة عملية من السوق الإماراتي :

مثال ١ : Beehive منصة تمويل جماعي (P2P Lending)

- أول منصة P2P مرخصة من ADGM
- تربط الشركات الصغيرة بالمستثمرين مباشرة دون وساطة بنكية.

مثال ٢ : Tabby - Buy Now Pay Later (BNPL)

- تقدم خدمات التقسيط الإلكتروني بدون فوائد.
- مرخصة وتخضع لرقابة SCA
- مثال ٣ : "Mamo Pay" محفظة رقمية مبتكرة
- مرخصة من المصرف المركزي.
- تقدم حلول دفع فورية للأفراد والشركات الصغيرة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

الجهات التشريعية والرقابية في دولة قطر:

مصرف قطر المركزي (QCB) : تنظيم شركات وخدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية FinTech في المجال المصرفي والمالي.

هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) : تنظيم منصات التمويل الجماعي والإصدارات الرقمية للأوراق المالية.

مركز قطر للمال (QFC) : إطار قانوني مستقل لجذب شركات FinTech غير المصرفية؛ يقدم بيئة أعمال منفصلة ونظام قانوني خاص.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع FinTech في دولة قطر :

١- قانون خدمات الدفع الإلكتروني (٢٠٢٠) - مصرف قطر المركزي:

- يلزم مقدمي خدمات الدفع بالحصول على ترخيص.

- يحدد ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)

- يفرض حماية بيانات العملاء والخصوصية.

٢- التعليمات التنظيمية لمزودي خدمات التكنولوجيا المالية (٢٠٢١):

- أطلقت لتسهيل ترخيص وتشغيل شركات FinTech.

- تشمل ضوابط على تقديم المحافظ الرقمية، أنظمة المدفوعات، والتمويل الإلكتروني.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع **FinTech** في دولة قطر :

٣- البيئة التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox) :

• تتيح للشركات تجربة منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية **FinTech** الجديدة لمدة زمنية تحت إشراف مصرف قطر المركزي قبل الإطلاق التجاري الكامل.

٤- قانون حماية البيانات الشخصية القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦ :

• ينظم جمع ومعالجة بيانات العملاء في البيئة الرقمية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

أبرز مبادرات دعم FinTech في دولة قطر :

١- " QCB - FinTech Hub Qatar :

• منصة لدعم شركات FinTech الناشئة.

• تقدم خدمات استشارية، تطويرية، وربط بالمستثمرين.

٢- صندوق تمويل الابتكار التكنولوجي - بنك قطر للتنمية (QDB) :

• يقدم تمويلًا مخصصًا للشركات الناشئة في FinTech.

٣- استراتيجية قطر الوطنية للشمول المالي (٢٠٢١-٢٠٢٦):

• تهدف لزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين الفئات غير المخدومة ماليًا.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

أمثلة عملية من السوق القطري :

مثال ١ : ترخيص محافظ إلكترونية:

- توجد محافظ إلكترونية مرخصة من مصرف قطر المركزي.
- تقدم خدمات تحويل الأموال، دفع الفواتير، والتسوق الإلكتروني.

مثال ٢ : ترخيص بوابة مدفوعات رقمية: مثل Qpay

- تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر حلول دفع إلكترونية متوافقة مع متطلبات QCB

المراجع

- د. فريد ليان، التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل، خاصة الفصل الرابع والخامس.
- نجيب، حسام، العملات الرقمية المشفرة بين الواقع القانوني والتنظيم الدولي، دار النهضة العربية،
- موقع البنك المركزي السعودي: <https://www.sama.gov.sa>
- موقع هيئة السوق المالية: <https://cma.org.sa>
- لائحة تنظيم التمويل الجماعي بالدين ، البنك المركزي السعودي (SAMA)
- موقع البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg>
- موقع البنك المركزي الأردني: <https://www.cbj.gov.jo>
- موقع مصرف قطر المركزي: <https://www.qcb.gov.qa>
- موقع الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي: <https://www.centralbank.ae>
- قانون حماية البيانات الشخصية القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦.



Thank You